

القصار وقريطم يشيدان بنجاح زيارة الحريري لدمشق



الوزير عدنان القصار

أشاد وزير الدولة عدنان القصار، بزيارة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري لدمشق ولقائه الرئيس السوري بشار الأسد، وقال: شكلت هذه الزيارة محطة فاصلة بين مرحلة ومرحلة، وهي برميتها تفتح أبواب مرحلة جديدة مما يجب أن تكون عليه العلاقات الأخوية بين لبنان وسوريا، وتسهم في إزالة شوائب الفترة السابقة، وترسي مسارا إيجابيا في العلاقات بين البلدين يقوم على الاحترام المتبادل والتعاون الوثيق في مختلف المجالات.

من جهة ثانية، اعتبر رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان غازي قريطم أن زيارة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري إلى سوريا خطوة جريئة للبدء بمرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين تسودها الصراحة المتبادلة والتعاون الصادق بما يخدم مصلحتهما المشتركة.

وأضاف: ان القطاعات الاقتصادية تنظر باهتمام إلى التطور الإيجابي للعلاقة بين البلدين الشقيقين، لما لهذا الأمر من انعكاس إيجابي على المصالح المشتركة وتفعيل التعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري بينهما. ■



الرئيس غازي قريطم

إطلاق «اتحاد تجار جبل لبنان»

تم اطلاق «اتحاد تجار جبل لبنان»، في احتفال اقيم في فندق الحبتور، في حضور ممثل رئيس الجمهورية العميد سالم ابو صاهر وممثلي تجار اقصية جبل لبنان.

بعد التشييد الوطني واعلان اعضاء الهيئة الادارية المؤلفة من: نسيب فيكتور الجميل رئيسا، احمد محيي الدين علاء الدين نائبا للرئيس، لوران الجعيتاني امينا للسرا، سمير شهيبي امينا للصندوق، فوزي صليبا محاسبا، فيليب السمراي ممثلا للجمعية تجاه الحكومة، جاك حكيم للعلاقات العامة، علي سويدان امينا للاعلام، طوني مارون، طوني نهرا، هشام الأشقر، غسان عبد الله، روجيه خوري، طوني غسطين، شوقي ابي حنا، فارس الحسيني، فؤاد بنايوت، انطوان عبود، فؤاد ملاعب، نسيب العموري، طلعت الجردى، سركيس قره بت ايانيان، اراكين سركيس حديدان وجورج يزبك اعضاء.

ألقى الجميل كلمة قال فيها: يشرفني ان اعلن اليوم امامكم عن اطلاق اتحاد تجار جبل لبنان بعد سنوات طويلة من الجهود المتواصلة، هذا الاتحاد هو الاول من نوعه في لبنان، ان من حيث اتساع الاهداف وطموحها، او تكتيل قوى التجار وتوجيهها نحو

اهداف مشتركة، او تشكيل قوة وازنة على مستوى المحافظة لتحريك عجلة الإقتصاد اللبناني وتمتينه وتطويره.

اضاف: الهدف الاساس من قيام الاتحاد الذي يضم جميع جمعيات التجار في اقصية جبل لبنان، هو دراسة المشاريع الملحة التي تدعم الازدهار الاقتصادي في المحافظة وتوجيه السلطات العامة والمؤسسات الدولية نحو دعمها، اما مباشرة او عبر توفير التشريعات والبنى والشروط اللازمة لنجاحها.

وتابع: من الواضح ان عملنا لن يبلغ غايته الا من ضمن رؤية واسعة للاقتصاد اللبناني ككل، وحس تضامني مع التحديات الاقتصادية التي تواجهها سائر المحافظات، وعقل منفتح على هموم التجار اللبنانيين كافة، وهي هموم تختلف باختلاف مواقعهم الجغرافية ومصالحهم المهنية، لذا فأنني اعلن من على هذا المنبر، باسمي وباسم زملائي في اتحاد تجار جبل لبنان، اننا نفهم انفسنا لا تحديا لاحد، بل على العكس جسرا للتواصل والتعاون مع جميع القطاعات الاقتصادية والسلطات العامة وجمعيات التجار وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، وبالمناسبة نهني اللاتحة الجديدة للغرفة برئاسة محمد شقير. ■

انتخاب هيئة إدارية لجمعية تجار عاليه

انتخب «جمعية تجار عاليه» أعضاء هيئتها الإدارية الجديدة في اجتماع عقده في مقرها الرئيسي في مدينة عاليه حضره أعضاء الهيئتين العامة والإدارية، وترأس الجلسة أكبر الأعضاء سنا حسيب خداج وعاونه المستشارون المختار سالم الرئيس، منير عقل ومنير رضوان.

واستهلت الجلسة بكلمة لرئيس الجمعية سمير شهيبي الذي عرض لإنجازات الجمعية ونشاطاتها.

وعرض أمين الصندوق فؤاد ملاعب للوضع الاقتصادي للجمعية التي استطاعت تخطي الظروف الصعبة في ظل العوائق الأمنية والأزمات السياسية. وكان قد ترشح للعضوية الهيئة الادارية كل من: سمير شهيبي، نسيب العموري، راجي شهيبي، فؤاد ملاعب، طلعت الجردى، رامي أبو عاصي، نزار سلامة، رياض أبو غانم، بركات بركات، فراس مطر، محمد الجردى وسائد عبيد، فازوا جميعهم بالتركية لعدم وجود مرشحين منافسين، وجدد الأعضاء بالتوافق والإجماع لسمير شهيبي رئيسا، نسيب العموري نائبا للرئيس، سائد عبيد امينا للسرا، فؤاد ملاعب امينا للصندوق، رياض أبو غانم محاسب. ■

ورشة «الشفافية والمحاسبة» لغرفة التجارة اللبنانية - الأميركية



فادي صعب



الوزير السابق جهاد أزعر

نظمت «غرفة التجارة اللبنانية - الأميركية» و«قيم أفضل للأعمال» في فندق فينيسيا، ورشة عمل بعنوان «الشفافية والمحاسبة: مفتاح التطور»، بحضور عدد من المسؤولين والمعنيين في قطاع الأعمال.

بعد التشييد الوطني، تحدث رئيس «قيم أفضل للأعمال» فادي صعب، فشد على الحاجة الى بناء ثقافة وطنية عن الاخلاقيات التي تعرف ممارسات الادارة الرشيدة بهدف ارساء نظام فعال لأسس الشفافية والمحاسبة. ثم تحدث رئيس الغرفة سليم الزعني، فشد على أن الفساد هو أحد أبرز معوقات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وأشار الى ان استثمارات القطاع الخاص باتت تدرجا العنصر الأهم في دفع التنمية وان الدول التي تشهد مستوى عاليا من الفساد هي الأقل قدرة على جذب الاستثمارات في سوق معلومة يسودها التنافس.

وفي كلمة لوزير المال السابق جهاد أزعر، اعتبر ان الازمة المالية العالمية بما فرضته من ضغوط وتحديات على الحكومات، أبرزت أهمية ارساء إجراءات للمحاسبة والمراقبة، مشيرا الى ضرورة اعتماد مقاربة موحدة لهذه التحديات وليس التعاطي معها بالمفرق، مشددا على ان هذه الاجراءات ضرورية جدا لنمو الإقتصاد.

وتطرق الى الاجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة منذ نحو عقد في مجال الشفافية والمراقبة والمساءلة والى «ضرورة إصدار المزيد من التشريعات ليتمكن لبنان من مواكبة المعايير العالمية في هذا السياق، لما فيه مصلحة القطاعين العام والخاص ومصلحة التنمية الاقتصادية وخير المواطن، مشددا على أهمية العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال، مؤكدا ضرورة تسريع مسيرة الاصلاح ووضع اجندة وطنية لتطبيق معايير الشفافية وتحديد مواقع الخلل وتصحيحها بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية بهدف تطوير أدائها. ■

وفد من غرفة التجارة المغربية يزور طرابلس

عبد العزيز منصور، ورئيسة قسم العلاقات الخارجية في الغرفة وفاء إسترحت، للتسهيلات التي تقدمها بلدية سطات وغرفة التجارة فيها للمستثمرين العرب وخصوصا اللبنانيين، لجهة تقديم أراض شاسعة مخصصة للصناعة مع بنيتها التحتية بسعر رمزي، وتأمين كل وسائل الراحة والدعم من السلطات المحلية لضمان حقوق المستثمرين في إنشاء شركات جديدة او إنشاء فروع لشركات لبنانية هناك، وتأمين السرعة المطلوبة في الاعمال الادارية، مشيرا الى النظام الاقتصادي المغربي الحر المشابه للنظام اللبناني، ما يساهم في حرية الحركة التجارية والاقتصادية لكل الصناعيين الراغبين بالاستثمار في المغرب. ■

استضاف القيم على خان الصابون بدر حسون، وفد غرفة التجارة والصناعة والخدمات في محافظة سطات وبين سليمان في المغرب، الذي يزور محافظة الشمال، في لقاء حوار مع عدد كبير من الصناعيين الشماليين في مؤسسته في أبي سمراء بطرابلس، جرى خلاله البحث في إمكانية تطوير التبادل التجاري بين محافظة سطات ومنطقة الشمال، والآفاق المفتوحة أمام الصناعيين الشماليين للاستثمار في هذه المنطقة وتطوير إنتاجهم والانطلاق به الى الاسواق العربية والأوروبية والأفريقية المفتوحة على المغرب.

وعرض الوفد الذي ضم عضو المجلس الاقليمي عبد المجيد عطوف، ونائب رئيس بلدية سطات الحاج هتا بوشعيب، ومدير غرفة سطات

«هيرمس»: تأليف الحكومة يدعم النمو والاصلاط

بمعدل ١٠.٥ في المئة على اساس سنوي في مقابل معدل ١٣.٦ في المئة للشهر التسعة الاولى من السنة.

ورأت ان التباطؤ السنوي كان متوقعا في أعقاب انتعاش النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ بعد انتخاب الرئيس ميشال سليمان، مشيرة الى ان النمو المزودج الأرقام يساعد في تأكيد توقع استمرار النمو الاقتصادي في الـ٢٠١٠ «بسبب ركود الطلب ووفرة السيولة». ولاحظ التقرير استمرار الدفق النقدي على نحو إيجابي بدعم من الفوارق المواتية لسعر الفائدة على الودائع بالليرة وبال دولار في مناخ سياسي أكثر استقرارا. وأشارت الى ارتفاع صادرات الخدمات والتحويلات النقدية وتدفقات رأس المال بنسبة ٢٥ بالمئة سنويا على اساس ١٤ مليار دولار في الأشهر التسعة الاولى من السنة، اي ما يعادل ٤٥ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، «بما يعكس الرقم القياسي الذي بلغه الموسم السياحي وكذلك التدفقات المحولة من اللبنانيين غير المقيمين». ■

رحب بنك الاستثمار الاقليمي «أي.أف.جي. هيرمس» بتأليف الحكومة الجديدة، معتبرا انها قد تحفز تدفق المزيد من رؤوس الاموال، وترفع اسعار العقارات وتساهم في دعم النمو الاقتصادي العام. الا انه رأى ان هناك احتمالا ضئيلا لها في معالجة العجز المالي الكبير وعبء الدين العام، مشيرا الى ان الإصلاحات الرئيسية المحتملة تشمل خفض فاتورة رواتب القطاع العام، وخصخصة رخصتي الخليوي، وإعادة هيكلة مؤسسة كهرباء لبنان الخاسرة وزيادة الإيرادات الضريبية. وأشار الى «أن هذه الإصلاحات صعبة من الناحية السياسية، ولا سيما مع التوازن الدقيق داخل الحكومة الجديدة».

وفي تقرير ورد في النشرة الاسبوعية لبنك بيبولوس Lebanon This Week، أيقنت «هيرمس» على توقعات النمو الاقتصادي للبنان بمعدل ٦ بالمئة في الـ٢٠٠٩ و٤ بالمئة لسنة ٢٠١٠. لافتة الى تباطؤ النمو على نحو طفيف في ايلول ٢٠٠٩، استنادا الى مؤشر مصرف لبنان عن أداء الإقتصاد الحقيقي الذي اشار الى نمو



تقرير البنك الدولي حول دور القطاع الخاص: لبنان الأول بالمنطقة في الحصول على التمويل



يركز تقرير البنك الدولي الصادر في ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٩ وتحت عنوان «من الامتياز إلى المنافسة - لتقوية النمو عبر القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، على دور القطاع الخاص في تفعيل الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

وفي هذا الإطار، يشير التقرير حسبما نقل التقرير الاقتصادي الأسبوعي لبنك الاعتماد اللبناني، إلى ضرورة خلق ٤٠ مليون فرصة عمل من قبل القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العقد المقبل، بما أن الحكومات المحليّة غير قادرة على تأمين هذا الكمّ الهائل من الوظائف.

ويظهر تقرير البنك الدولي أنّ البلدان حيث وفرة اليد العاملة وشحّ الموارد، والتي تضمّ لبنان، أحرزت تقدماً على بلدان النفط الغنيّة في ما يخصّ تشجيع القطاع الخاص. كما يشير التقرير إلى أنّ تطوّر القطاع الخاص يعتمد على كفاءة الأسواق الائتمانيّة، بما أنّ تسليفات المصارف تعتبر المورد الأساسي لتمويل الشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من ناحية «كفاءة الأسواق الائتمانيّة»، وهو معدّل يرتكز على أربعة

عناصر وهي العمق، الاستعمال، كثافة الاستعمال، التمكين من الاستخدام، وكيفيّة الاستحصال.

يحتلّ لبنان والأردن المرتبة الأولى بين ٩ بلدان بمعدّل ٨ على ١٠، ممّا يضعهما في خانة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتمتع فيها الشركات بوفرة فرصة الاستحصال على خطوط تمويل، يليهما عمان والمغرب والسعودية في المراتب الثالثة والرابعة والخامسة على التوالي، فيما تحتلّ الجزائر المرتبة الأخيرة في هذا السياق. ■

مؤشر أسعار الإحصاء المركزي في تشرين الثاني: ٢,٤٪ الزيادة

بالمنة للقراررة الواحدة، بالإضافة إلى زيادة أسعار صفيحتي المازوت والكان بنسبة ٥,٣ بالمنة. وياتت اسعار هذا البند متراجعة بنسبة ٠,٢ بالمنة فقط على صعيد سنوي. وواصلت أسعار بند النقل ارتفاعها بنسبة ٢,٨ بالمنة خلال شهر تشرين الثاني، مع ارتفاع سعر صفيحة البنزين بنسبة ٣,٩ بالمنة في الفترة المذكورة، وتبلغ نسبة الزيادة السنوية، أي مقارنة بتشرين الثاني، ١٧٧ بالمنة.

واستمرت وجهة الارتفاع أيضاً بالنسبة لبند الأثاث والتجهيزات المنزلية وصيانة المنزل بنسبة ٠,٤ بالمنة، على صعيد شهري، وبلغت الزيادة السنوية ٠,٤ بالمنة أيضاً.

وارتفعت أسعار بند الصحة بنسبة ١٢ بالمنة، بسبب ارتفاع أسعار الأدوية عموماً، ووصلت الزيادة السنوية إلى ١,٧ بالمنة. كذلك، صعدت أسعار بند الاستجمام والتسلية والثقافة بنسبة ٠,١ بالمنة، على صعيد شهري وبنسبة ٣,١ بالمنة على صعيد سنوي، بينما زادت أسعار السلع والخدمات المتفرقة بنسبة ٠,١ بالمنة على صعيد شهري وسنوي.

في المقابل، استقرت أسعار بند التعليم في شهر تشرين الثاني، إلا أنها باتت مرتفعة بنسبة ٩,٦ بالمنة منذ تشرين الثاني ٢٠٠٨، وبنسبة ١٤,١ بالمنة منذ مطلع العام ٢٠٠٨.

كما استقرت أسعار بند المطاعم والفنادق الشهر الماضي وياتت مرتفعة بنسبة ٣,٢ بالمنة عن تشرين الثاني، في ظل موسم سياحي قياسي هذا العام.

ولم يطرأ تغيير يذكر على أسعار بند الاتصالات الشهر الماضي، إلا أنها باتت منخفضة بنسبة ١٣,٢ بالمنة على صعيد سنوي. أما بند السكن فاستقرت أسعاره في تشرين الثاني ٢٠٠٩، لكنها ما زالت مرتفعة بنسبة ٦,١ بالمنة عن تشرين الثاني ٢٠٠٨. ■

سجل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان لشهر تشرين الثاني ارتفاعاً بنسبة واحد في المئة بالمقارنة مع تشرين الأول، وسجل مستوى تضخم الأسعار على الصعيد السنوي، أي بين تشرين الثاني ٢٠٠٩ وتشرين الثاني ٢٠٠٨، ارتفاعاً بنسبة ٢,٤ بالمنة، وذلك بحسب المؤشر الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي في رئاسة مجلس الوزراء.

أما معدل التضخم خلال ١١ شهراً من العام، فوصل إلى ٣,١ بالمنة، أي بين نهاية كانون الأول ٢٠٠٨ ونهاية الشهر الماضي، ويصل معدل تضخم أسعار الاستهلاك بين شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩ وشهر الأساس في مؤشر الإحصاء المركزي وهو كانون الأول ٢٠٠٧، إلى ٨,٨ بالمنة. وأظهر المؤشر ارتفاعاً في مستوى أسعار جميع بنوده تقريباً خلال شهر تشرين الثاني الماضي، حيث زادت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بنسبة ٠,٦ في المئة عن شهر تشرين الأول، في ظل تزامنه مع عيد الأضحى الذي يشهد تقليدياً ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية. وياتت أسعار هذا البند متراجعة بنسبة ٢ في المئة فقط عن تشرين الثاني ٢٠٠٨. كذلك، ارتفعت أسعار بند الألبسة والأحذية بنسبة ٢,١ في المئة، للأسباب المذكورة أعلاه، ومع إدراج معظم محال التجزئة ألبسة موسم الشتاء وانتهاء فترة العروض الخاصة والحسومات. لكن أسعار هذا البند بقيت متراجعة بنسبة ٩,٧ بالمنة عن مستواها قبل عام (تشرين الثاني ٢٠٠٨).

وارتفعت أسعار بند المشروبات الروحية والتبغ والتبناك بنسبة ٠,٣ بالمنة على صعيد شهري، وياتت مرتفعة بنسبة ٧,٤ بالمنة عن شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨.

أما أسعار بند الماء والغاز والكهرباء والمحروقات الأخرى فصعدت بنسبة ٢,٩ بالمنة، نتيجة ارتفاع أسعار الغاز المنزلي بنسبة ٥